المحور الخامس: مجالات علم السياسة 02

1- علم الاجتماع السياسي

2- العلاقات الدولية

1- علم الاجتماع السياسي

تدرس العلوم الاجتماعية الظواهر الاجتماعية بمفهومها الضيق، والسياسية والاقتصادية والتاريخية، أي كل العلاقات والتفاعلات التي تنشأ عن الاجتماع الإنساني، والسلوك السياسي هو سلوك اجتماعي وظاهرة اجتماعية ما دام يتعلق بالإنسان وبعلاقة الحاكمين بالمحكومين، ولكنه سلوك يهتم ببعد أو نسق محدد داخل الإطار العام للنسق الاجتماعي ككل، والقول بأن علم السياسة يدرس الظواهر السياسية لا يعني أن هذه الظواهر شيء مغاير للظواهر الاجتماعية.

يرجع التداخل بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي إلى حداثته كعلم مستقل، فقد وردت عبارة علم الاجتماع السياسي لأول مرة بشكل رسمي في 1962 في فرنسا، فعلم الاجتماع السياسي هو أحد العلوم الاجتماعية، وهنالك من ينسبه إلى علم الاجتماع ومن ينسبه إلى علم السياسة، فهو العلم الذي يمثل التقاطع بين ما هو اجتماعي وما هو سياسي، إضافة إلى أن السياسة هي سياسة الناس أو سياسة أفراد داخل المجتمع، سواء كانوا حاكمين أو محكومين.

يمكن تعريف علم الاجتماع السياسي بأنه العلم الذي يدرس الظواهر السياسية ليس انطلاقا من معطيات قانونية ومؤسساتية بل من إطارها الذي انبثقت منه، وانطلاقا من علاقات القوة التي تحكم الفئات الاجتماعية في سعيها نحو السلطة حفاظا عليها، أو وصولا لها أو تحريرا من سطوتها.

يسعى إذا علم الاجتماع السياسي لدراسة الواقع الأحوال والظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على البناءات السياسية، وبالتالي فهو يعالج النظم الرسمية وغير الرسمية، سواء كانت في إطار دولة أو خارجها، فهو يتعامل مع الظواهر السياسية ليس كظواهر فوقية قائمة بذاتها بل كأجزاء من النسق الاجتماعي الكلي. فالسياسة ليست شيئا مجردا ولكنها عاقة قوة بين أناس يشكلون المجامع، فالسياسة تعني "مع" و"ضد"، فأي حديث عن السياسة هو حديث عن علاقات صراع وعلاقات تضامن، ويكون الصراع من أجل حيازة القوة التي تترجم نفسها إلى نشاط سياسي وإلى التموقع نهائيا في شكل علاقة حاكمين ومحكومين.

اعترف دركهايم بعجز علم الاجتماع العام عن استيعاب كل الظواهر الاجتماعية، لذا دعا لضرورة وجود فروع لعلم الاجتماع كعلم الاجتماع الديني، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع القانوني، مما يؤكد انتماء علم الاجتماع السياسي إلى علم الاجتماع، أي أن الأول هو فرع من فروع الثاني، أو انه نسق فرعي في إطار النسق الاجتماعي الكلي.

2- العلاقات الدولية

*تعريف العلاقات الدولية

ينظر إلى العلاقات السياسية الدولية بأنها التي تتناول "علاقات الدول والشعوب فيما بينها،" وهو تعريف بسيط وشامل، لا يخضع لمنهجية علمية معينة ويمتاز بالشمولية التي لم تتناسب مع دقة موضوعة

العلاقات السياسية الدولية وتعقيدها، بينما ذهب كل من كيرك وشارب إلى إن هذا الموضوع يعني" بحث وتشخيص العوامل الرئيسة المحركة للسياسة الخارجية على أن تدرس بشكل منظم. ويرى هانس مورغانثو أن جوهر العلاقات الدولية هو السياسية الدولية، وأن موضوع السياسة الدولية هو الصراع بين الدول المستقلة من أجل القوة، أما ستانلي هوفمان فيقول "أن حقل المعرفة للعلاقات الدولية يعني العوامل والنشاطات المؤثرة في السياسات الخارجية وفي قوة الوحدات الأساسية المكونة لعالمنا".

***نشأة وتطور العلاقات الدولية**

- العلاقات السياسية الدولية في العصور القديمة

نشأت العلاقات الدولية منذ نشوء الجماعات البشرية، ثم قامت القبائل وتطورت وعرفت الحرب والسلم والتجارة، فتاريخ العلاقات السياسية الدولية تاريخ قديم منذ وجود الإنسان، فالعلاقات الدولية ترجع إلى ما قبل مؤتمر وستفاليا بأجيال كثيرة، والكشوف الأثرية توضح أنه نشأت علاقات دولية بين بلاد ما بين النهرين منذ نحو 3000 سنة ق . م

وإذا تصفحنا التاريخ فإننا سنجد الكثير من الحروب المتواصلة بين الممالك والإمبراطوريات في العالم القديم كقدماء المصريين والأشوريين والبابليين والفينيقيين والفرس والإغريق. ففي العصور القديمة وبالذات في عهد الفراعنة، كانت مصر الفرعونية ذات علاقات بالدول المجاورة، كما اتبعت سياسية خارجية قائمة على مبدأ توازن القوى، واستطاعت أن تبرم معاهدة مع الحبشيين التي تضمنت مبدأ السلام الدائم ومبدأ التحالف الدفاعي بين الدولتين ضد أي عدوان خارجي.

واتصفت العلاقات بين المدن اليونانية بنوع من الثبات والنظام، خاصة في أوقات السلم حيث كانت قائمة على التعاهد وتبادل البعثات الدبلوماسية المؤقتة، وكانت كلما تحدث الخلافات فيما بينهم، يلجؤون إلى التحكيم كما جاء في معاهدة الصلح بين إسبارطة ورجوس المبرمة في 470 ق . م، أما عن طبيعة العلاقات الرومانية فكانت الإمبراطورية تفضل استخدام القوة في علاقاتها بدلا عن الدبلوماسية، ومع هذا فلقد دخلت الإمبراطورية الرومانية في معاهدات مع الدول التي تغلبت عليها.

-العلاقات السياسية الدولية في العصور الوسطى

تبدأ العلاقات الدولية في العصور الوسطى منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية سنة 476 م حتى استيلاء محمد الفاتح على القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية عام 1453، ولقد تميز البناء السياسي في ذلك الوقت بسيادة النظام الإقطاعي الذي اتسم بتجزئة السلطة السياسية بين أشكال مختلفة تابعة بعضها لبعض بروابط شخصية، ففي الداخل لم يكن هناك وجود لسلطة عليا مركزية، أما في الخارج فلم يكن في استطاعة الملك أن يعبر عن إرادة موحدة لمملكته أمام الممالك الأخرى.

علينا الاعتراف بالدور الذي لعبه الدين في تطور العلاقات الدولية، حيث استطاع الدين المسيحي ربط جميع الوحدات السياسية المختلفة في وحدة سياسية واحدة، ومن هذه الوحدة تسربت الكنيسة للهيمنة على الممالك الغربية، وأقامت فيها شبه نظام دولي اتخذته كأداة للسيطرة عليها، ومنذ ذلك الوقت أعلن البابا نفسه رئيسا لهذا العالم وجمع في يديه السلطتين الروحية والزمنية.

ولقد عرفت العصور الوسطى بعض القواعد الدولية كالمعاهدات والاتفاقات ومشاكل الحدود والهدنة، وتميزت العلاقات الدولية بتفوق البابا والإمبراطور، بينما ظلت العلاقة بين الأمراء المسيحيين قائمة على نظام الإقطاع.

-العلاقات السياسية الدولية حتى الحرب العالمية الأولى

مع بداية انهيار نظام الإقطاع واقتراب العصور الوسطى في أوربا من نهايتها بدأ ظهور الدول القومية الحديثة التي تميزت بالاستقلال في مباشرة سلطتها على إقليمها وعلى السكان المستقرين في نطاق هذا الإقليم. أدى هذا التحول برمته ولأول مرة إلى ظهور أولى الدول القومية كانجلترا، فرنسا، اسبانيا، البرتغال، السويد، النرويج، بولندة وروس، وقد توالى ظهور الدول القومية على خريطة أوروبا حتى عام 1500 ، وفيما عدا ذلك ظلت الولايات الألمانية وبعض أقاليم ايطاليا الشمالية خاضعة للسلطة الاسمية للإمبراطور الذي كان يتقاسمها معه بابا الكنيسة الكاثوليكية.

ويعتبر مؤتمر وستفاليا 1648، نقطة تحول في تاريخ العلاقات السياسية الدولية، وذلك لان هذا المؤتمر بالنسبة إلى أوروبا والغرب عموما بمثابة نقطة الانطلاق في تنظيم العلاقات السياسية الدولية على أسس جديدة واضحة المعالم. وقد عنيت في هذه المعاهدة وضع حد للمفاهيم القديمة التي كانت تقضي بخضوع الدول لنظام رئيسي أعلى منها فيما يختص بالشؤون الزمنية، وهو نظام الإمبراطور في الإمبراطورية الرومانية المقدسة وتبعيتها في الشؤون الروحية لسلطة دينية، وهي السلطة المتمثلة في الكنيسة الكاثوليكية .

أهم ما جاءت به معاهدة وستفاليا من مقررات تتعلق بتنظيم العلاقات الدولية هي

✓ تعد فاتحة لما سمي فيما بعد بدبلوماسية المؤتمرات، التي اتخذت صورة مقابلات بين الملوك والأمراء لتبادل وجهات النظر،وصلح وستفاليا كان نتيجة لأول اجتماع عقد بين الملوك والأمراء في هيئة مؤتمر.

✓ أقرت مبدأ المساواة بين الدول دون النظر إلى نظمها الداخلية، نظمها الدينية، فكانت هذه المعاهدة بمثابة الخطوة الأولى نحو تثبيت علمانية العلاقات السياسية الدولية.

✓ أقرت نظام إحلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة وهذا القرار أدى فيما بعد إلى إقرار القواعد الدبلوماسية المتمثلة بالحصانات والامتيازات الخاصة برجال السلك الدبلوماسي والتي لم تكن معروفة من قبل.

✓ أقرت فكرة توازن القوى بين دول أوروبا باعتبارها وسيلة لصيانة السلام من خلال ردع الدولة التي تسعى إلى التوسع على حساب دول أخرى، والحيلولة دون هذا التوسع لكي لا يختل توازن القوى بين الدول.

-العلاقات السياسية الدولية في عصر التنظيمات "عصبة الأمم"

أدت الحرب العالمية الأولى إلى نهاية تسلط الدول الأوربية الكبرى على العالم وانهيار سياسة توازن القوى وحل محلها نظام الأمن الجماعي الذي يقوم على مبدأ التزام جميع الدول ينبذ الحرب ومناهضة

العدوان والتصدي له أيا كانت الدولة المعتدية وأيا كان سبب عدوانها، ومن ذلك يتبين أن معاهدة الأمن الجماعي تختلف عن الأحلاف والمعاهدات التي تقوم عليها توازن القوى، فهذه المعاهدات تقيم التزامات بين عدد معين من الدول بينما تعني معاهدة الأمن الجماعي بامتداد هذه الالتزامات لتشمل سائر أعضاء المجتمع الدولي.

أكدت المعارك الحربية التي دارت خلال الحرب العالمية الأولى على ضرورة تغيير النظام الدولي التقليدي وإنشاء منظمة دولية تهدف إلى الحد من التسلح وتحقيق الأمن والسلام لجميع الدول ومنع الدول من استخدام القوة لحل المنازعات الدولية وإحلال نظام الأمن الجماعي محل نظم الأمن الفردية التي سادت في ذلك الوقت وإخضاع مبدأ السيادة لسلطة دولية تملك سلطة تنفيذ القرارات الصادرة رغما عن الدول الأعضاء في هذه المنظمة، ولقد شكل قيام عصبة الأمم التي تأسست في شهر يناير 1919عهدا جديدا في العلاقات الدولية حيث تعد أول منظمة سياسية دولية ذات طابع عالمي تتمتع بالشخصية القانونية وأخذت على عاتقها توفير وضمان السلام والأمن الدوليين.

لم تستطع العصبة حل المشاكل الدولية، وتبين ذلك بوضوح من خلال ضعفها وتضاؤل فاعليتها في نشر الأمن والمحافظة على السلام الدولي، إذ أنها ظلت طوال الأربع عشرة سنة الأولى من وجودها منهمكة في إصلاح وتعديل هيكلها التنظيمي، والأسباب التي أدت إلى فشل العصبة في تنفيذ ما خطط لها هي نتيجة لتنامي النزاعات الاستعمارية لدى الدول الكبرى، حيث وجدت هذه الدول بان مبادئ العصبة لا تلبي أطماعها الاستعمارية، فطغت عقلية المنافسة الاستعمارية وروحية التوسع والهيمنة استنادا إلى مبدأ القوة في العلاقات الدولية.

-العلاقات السياسية الدولية في عصر الأمم المتحدة

ظهرت الخطوات الأولى في طريق إنشاء منظمة الأمم المتحدة في الوثيقة الشهيرة التي وضعها كل من تشرشل وروزفلت التي عرفت بميثاق الأطلسي، والتي نصت على إيجاد نظام عام للأمن قائم على قواعد أوسع.

تم في مؤتمر سان فرانسيسكو الذي انعقد في 25 نيسان 1945 واستمر لمدة شهرين، إعداد ميثاق المنظمة الدولية الجديدة وقد حضر هذا المؤتمر ممثلو 51 دولة، والذي تم إقراره في 26 حزيران 1945 حيث تضمن الميثاق ديباجة و 111 مادة، بالإضافة إلى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية والمكون من 70 مادة، أما مبادئ هذه المنظمة وأهدافها، فقد تناولها الميثاق في مادتيه الأولى والثانية بالإضافة إلى الديباجة، وانطلاقا من الديباجة واعتمادا على المادة الأولى يمكن اعتبار أهداف هيئة الأمم المتحدة هي: حفظ السلم والأمن الدولي، إنماء العلاقات الودية بين الأمم، تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية، وجعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق الأعمال وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

انتهى

أد. فريدة حموم